

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٩٤

الجمعة، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيد وولدغيرما
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتيني
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شولغين - نيوني
	الصين	السيد جانغ ديانين
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هايكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشو
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى هايتي (من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1719244 (A)



التدريجي لبعثة تحقيق الاستقرار وفي التحضيرات للانتقال إلى بعثة دعم نظام العدالة.

وكان الاجتماع الثاني للمجلس مع فخامة رئيس جمهورية هايتي، السيد جوفينيل مويز، وأعضاء حكومته. وعرض الرئيس مويز رؤية حكومته بشأن التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه بلده، مُشدداً على "قافلة التغيير" وجدول الأعمال التشريعي المشترك. ودعا صراحة إلى إعادة تصنيف بعثة دعم نظام العدالة لتندرج تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من الفصل السابع. وأعرب عن أسفه لحالة وباء الكوليرا وعبر عن دعمه للنهج الجديد للأمم المتحدة. وأبدى أيضا قلقه إزاء رفاه اليتامى وحالات الانتهاك والاستغلال الجنسيين.

وكان الاجتماع الثالث مع مسؤولي فريق الأمم المتحدة في هايتي. وقد أشاروا إلى أن الأمم المتحدة أمامها فرصة للتركيز على تحقيق اللامركزية وعلى سيادة القانون والزراعة والتعليم. وانتهى اليوم الأول من الزيارة باجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي، جرى خلاله تناول التحديات والاحتياجات المعقدة العديدة التي يواجهها البلد.

وفي اليوم الثاني، عقدنا ستة اجتماعات. حيث اجتمعنا أولاً مع المجلس الأعلى للشرطة الوطنية، تحت إشراف رئيس الوزراء، السيد جاك غاي لافونتان، الذي شكر مجلس الأمن على الزيارة وأكد من جديد التزام بلده بالتأهيل المهني للشرطة. واستعرض عضو بارز آخر في المجلس الأعلى للشرطة الوطنية، هو: المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية، السيد ميشيل - آنج غيديون، ما حققته الشرطة من إنجازات وما تواجهه من تحديات كثيرة وأطلعنا على أولويات مؤسسته، المبينة في خطة التنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

وبعد ذلك الاجتماع، قمنا بتأبين ضحايا زلزال عام ٢٠١٠ والتذكير بأولئك المتضررين منه. وكان الاجتماع الثاني الذي عقدناه في ٢٣ حزيران/يونيه مع قيادات الجمعية الوطنية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى هايتي (من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الذي قاد بعثة مجلس الأمن إلى هايتي خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

زار مجلس الأمن جمهورية هايتي خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه في مهمة رسمية ترأستها بوليفيا بصفتها رئيسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. وكان الغرض من الزيارة هو: إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لحكومة وشعب هايتي لغرض الإسهام في الاستقرار والتنمية هناك؛ واستعراض تنفيذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، مع التركيز على إنهاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والانتقال إلى البعثة الجديدة، بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ وتحديد التدابير اللازمة للتنفيذ الناجح لولاية البعثة الجديدة.

واستغرقت الزيارة ثلاثة أيام. وعُقدت جميع الاجتماعات في بور - أو - برنس. وفي اليوم الأول، اجتمع مجلس الأمن مع أربعة من أصحاب المصلحة. وكان الاجتماع الأول مع الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، السيدة ساندرأ أونوري، وفريقها. ورحبت السيدة أونوري ببعثة المجلس وأشارت إلى إحراز تقدم في خفض

الوطنية للمساءلة والحماية. وطلبت الكيانات الثلاثة الدعم التقني والمالي من بعثة دعم نظام العدالة التي ستُنشر مستقبلاً، فضلاً عن دعم إصلاح القوانين والإجراءات الجنائية.

وفي اليوم الثالث والأخير من الزيارة، زنا أحد معسكرات وحدات الشرطة المشكلة. وأحاطنا مفوض الشرطة، السيد جورج بيير مونشوت، علماً بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية. وبعد تلك الزيارة، أثنى المجلس على عمل قادة القوات من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

في الختام، يمكننا أن نؤكد أن بعثة مجلس الأمن إلى هايتي قد كُملت بالنجاح نظراً لكم الهائل من المعلومات المباشرة التي خرجنا بها من الاجتماعات التي عقدناها وجها لوجه، مما يتيح لنا فهماً أفضل لما يواجهه الهايتيون من تحديات وما يساورهم من شواغل وتوقعات في ما يتعلق بإنهاء بعثة تحقيق الاستقرار والانتقال إلى البعثة الجديدة لدعم نظام العدالة. وستكون المعلومات التي جمعناها ذات فائدة كبيرة لنا كي نحدد بدقة أكبر طرائق تنفيذ هذه البعثة الجديدة.

وقد أبلغ مختلف المحاورين مجلس الأمن بالشواغل القائمة وضرورة التصدي لوباء الكوليرا، فضلاً عن قلقهم إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وجرت الإشارة إلى مشكلة الكوليرا في كل اجتماع بوصفها أحد الشواغل الخطيرة التي تتطلب كل اهتمامنا. ويرى عدد من أعضاء مجلس الأمن أن هايتي تعيش حالة من الاستقرار السياسي، وهو ما يتيح فرصة لتنفيذ الإصلاحات التي يحتاجها البلد بغية التصدي للتحديات المتعلقة بسيادة القانون وإصلاح قطاع العدالة وتوفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات المياه والصرف الصحي وتحسين مستويات تحصيل الضرائب والنمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار وإيجاد فرص عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في هايتي.

ورؤساء لجان العدل والأمن العام وحقوق الإنسان والإصلاح الدستوري والأخلاقيات ومكافحة الفساد.

وأعرب أولئك البرلمانيون عن الامتنان للأمم المتحدة على دعمها لتحقيق الاستقرار في البلد وعلى نشر البعثة في عام ٢٠٠٤. وطلبوا أن تدرج ولاية البعثة الجديدة في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. واستعرضوا جدول الأعمال التشريعي المشترك، مع التركيز على المبادرات البرلمانية الجارية وعملية مراجعة الدستور. وأخيراً، فقد أوضحوا الصعوبات العديدة التي تواجهها النساء على صعيد المساواة بين الجنسين وممارسة حقوقهن.

وبعد ذلك، اجتمعنا مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي اللقاء مع المجتمع المدني، سلطنا الضوء على مسائل إمكانية اللجوء إلى القضاء والإفلات من العقاب وعدم كفاية الاستجابة لتحديات الكوليرا. وتحدث ممثلو المجتمع عن ضرورة تقييم العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في ما يتعلق بسيادة القانون. وفي الاجتماع مع القطاع الخاص، جرى التأكيد على الحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في هايتي، وكذلك على العلاقة بين تعزيز النظام القضائي وتشجيع الاستثمار وإيجاد وظائف. كما أشار ممثلو القطاع الخاص إلى أنه من الملائم نشر بعثة دعم نظام العدالة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تحسين الصورة الدولية لهايتي واجتذاب مزيد من الاستثمارات.

وعقدنا الاجتماع الخامس مع المجلس الأعلى للقضاء. وخلال ذلك الاجتماع، تناول أعضاء المجلس مختلف الصعوبات التي تواجهها السلطة القضائية والحاجة إلى تحديث النظام من خلال الاستعانة بالتكنولوجيات الملائمة.

وعُقد الاجتماع السادس والأخير لذلك اليوم مع ممثلي مكتب حماية المواطن ووحدة الاستخبارات المالية المركزية والمحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية، وهي الكيانات

وأعرب جميع أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للنهج الجديد الذي يتبعه الأمين العام لحل مشكلة الكوليرا في هايتي. باسم المجلس، أود أن أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة، وعلى كل ما قدموه من دعم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.